

	مجلة عيون المسائل Oyunul-Mesail Journal العدد 5 مجلد 3 – 31/12 / 2024 DOI 10.5281/zenodo.14636489	
---	--	---

العملة الرقمية المركزية ودورها في دعم واستقرار العملة الوطنية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

Digital currency and its role in supporting and stabilizing the national currency from the perspective of Islamic economics

جمال الدين أوغلو

Cemalettin, CEMALETTİNOĞLU

باحث دكتوراه، معهد الدراسات العليا، قسم فقه الاقتصاد الإسلامي، جامعة صباح الدين زعيم، تركيا

mohamed.gamal@std.izu.edu.tr

PhD Candidate, Department of Islamic Economics and Finance, Sabahattin Zaim University. Istanbul.

الملخص

مع تطور التقنيات المالية والإلكترونية، ظهرت ما تُعرف بالعملات الرقمية، ومثل العملات الافتراضية المشفرة جزء كبير منها، خاصة بعد تحقيقها أرقاماً قياسية استثنائية تتجاوز النمط الطبيعي في حدود تداولها وأسعارها. وعلى الرغم من ذلك، يكتنفها غموض كبير في ظل الحذر الشديد الذي تنادي به المنظمات الدولية والبنوك المركزية تجاه التعامل بها، وقد تضاربت الدراسات والتحليلات المالية حول العملات الرقمية الحديثة، سواء من حيث مدى شرعيتها أو مساحتها في استقرار أو اضطراب سوق النقد، وسيركز هذا البحث على العملة الرقمية التي تصدرها وتعتمد其a دولية معينة، ودراسة مدى مساهمة هذه العملة في حل مشكلة استقرار سعر صرف عملتها الوطنية، حيث تُعد هذه المشكلة من القضايا الملحة التي تعاني منها العديد من الدول النامية، ويقدم البحث رؤية جديدة للحفاظ على استقرار سوق النقد وحل هذه المشكلة، بعيداً عن هيمنة الدولار وتقلبات أسعار الصرف، أصبح من المهم المبادرة بإصدار هذه العملة والاستقلال عن المنظومة الربوية التي تدعم الدول المتقدمة وتزيد من قوتها وسطوتها، مما يعرقل تقدم الدول النامية، ويمثل هذا البحث نظرة جديدة لأهمية العملات الإلكترونية في الحفاظ على استقرار العملة الوطنية، حيث لم تطرق الأبحاث المنشورة سابقاً إلى الربط بين العملة الوطنية والعملات الرقمية وعلاقة كل منها بالآخر.

الكلمات المفتاحية: الفقه الإسلامي، المعاملات المالية، العملات الإلكترونية، سعر الصرف، البنوك المركزية.

ABSTRACT

Encrypted virtual currencies make up a significant portion of the so-called digital currencies that have arisen with the development of financial and electronic technologies, particularly after reaching extraordinary record numbers that surpass the typical pattern in terms of their trading and prices. But given the tremendous caution that central banks and international organizations urge in dealing with it, it is cloaked in a considerable deal of ambiguity. Regarding the legality of contemporary digital currencies as

well as their role in the stability or volatility of the money market, financial research and analysis have produced mixed results. This research will focus on the digital currency issued and adopted by a particular country, and study the extent to which this currency contributes to solving the problem of the stability of the exchange rate of its national currency, as this problem is one of the urgent issues that many developing countries suffer from. The research presents a new vision for maintaining the stability of the money market and solving this problem, away from the dominance of the dollar and fluctuations in exchange rates. It has become important to take the initiative to issue this currency and be independent of the usurious system that supports developed countries and increases their strength and influence, which hinders the progress of developing countries. This research represents a new view of the importance of electronic currencies in maintaining the stability of the national currency, as previously published research did not address the link between the national currency and digital currencies and the relationship between each other.

Keywords: Islamic jurisprudence, financial transactions, electronic currencies, exchange rate, central banks.

مقدمة

تلعب النقود دوراً بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية من خلال تأديتها للوظائف المتعددة التي تتمتع بها، وأبرزها كونها وسيلة للوساطة المالية في المبادرات المحلية والإقليمية والدولية، وقد شهدت النقود على مر تاريخها تطورات كبيرة في الشكل والمضمون، ولا تزال تمر بمراحل تطور مستمرة حتى وقتنا الحاضر، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن التطور في الصناعة المالية والمصرفية، وانتشار التجارة الإلكترونية، وتطور وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني، ساهمت جميعها في هذا التطور، ومؤخراً، ظهرت ما تُعرف بالعملات الرقمية بجميع أشكالها وأنواعها، وبشكل خاص العملات الافتراضية المشفرة، خصوصاً بعد تحقيق هذه العملات أرقاماً قياسية استثنائية في حدود تداولها وأسعارها، على الرغم من الغموض الذي يكتنفها في ظل التحديات الشديدة التي تناidi بها المنظمات الدولية والبنوك المركزية تجاه التعامل بها، ووقف استخدامها والاستثمار فيها¹، وقد تبانت الدراسات والتحليلات المالية حول العملات الرقمية الحديثة، سواء من حيث شرعيتها أو مساحتها في استقرار أو اضطراب سوق النقد.

وسيذكر هذا البحث على العملة الرقمية التي تصدرها وتعامل بها دولة معينة، ودراسة مدى مساقتها هذه العملة في حل مشكلة استقرار سعر صرف العملة الوطنية. تعد هذه المشكلة من التحديات التي تواجه العديد من الدول النامية، حيث يقدم البحث رؤية جديدة لحفظ على استقرار سوق النقد، وحل هذه المشكلة التي تؤرق الاقتصاديين وصانعي القرار، على الرغم من ما قد تمتلكه هذه الدول من إمكانات مالية واقتصادية واعدة.

أهمية البحث:

تكمّن أهمية البحث في أنه

دراسة كيفية الاستفادة من التقنيات الحديثة بصفة عامة وتقنية البلوكتشين بصفة خاصة، في إصدار عملات رقمية مركزية، وذلك قبل أن تفرض علينا مستقبلاً من قبل الدول الغربية، ودراسة كيفية الاستفادة كذلك الذهب كملاذ آمن ومخزن للقيمة، بعد هيمنة الدولار وتسببه في العديد من الأزمات والاضطرابات في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والأسواق المالية بصفة خاصة.

¹ البنك المركزي الأردني، العملات المشفرة، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، ادار 2020م، ص 7.

تحل هذه الدراسة فكرة إيجاد عملة رقمية مركبة معتمدة من قبل دولة ما ومحاطة بالذهب واستخدام هذه العملة لدعم العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار المنشود في سوق النقد لهذه الدولة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة تقلب وتذبذب أسعار صرف العملات بعض الدول رغم أن ذلك لا يعكس تطور أو استقرار اقتصادياتها، وذلك نتيجة عوامل مختلفة كريادة المعروض من العملات الحقيقة أو الائتمانية أو المضاربات أو غيرها من العوامل، ويحاول الباحث في هذه الدراسة دراسة أهمية الاستفادة من التقنيات الجديدة في استخدام عملة إسلامية جديدة يمكن لهذه الدول استخدامها للمساعدة في دعم الاقتصاد ومن ثم استقرار العملة الوطنية الرئيسية لديها.

تعمل هذه الدراسة على الإجابة عن مدى إمكانية إصدار عملة رقمية مركبة في الدولة النامية وذلك لدعم والمحافظة على استقرار عملتها الرقمية.

أهداف البحث

- بيان أهمية النقود الرقمية والتكييف الشرعي لها
- التعرف على العوامل التي تؤثر في أسعار صرف العملات.
- أهمية إصدار عملة رقمية مغطاة بالذهب لدعم العملة الوطنية الرئيسية

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي والذي يدور حول وصف الظواهر المتعلقة بالعملات الرقمية وأسباب التغير في سعر صرف العملات، للوصول لنتائج دقيقة، والتعرف على أسباب مشكلة البحث، باستخدام أساليب الدراسات الوصفية.

الدراسات السابقة:

النقد الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية⁽¹⁾:

حيث عرف الباحث العملة ثم تطرق إلى خصائصها والفرق الجوهرى بين العملات الرقمية والعملات الرسمية ثم عرج على عملة البيتكوين وكيفية إصدارها وكيفية تعدين العملات الرقمية، وعدد منصات التداول العالمية، ثم عدد مزايا العملات الرقمية وذكر أن عيوبها أكبر بكثير من هذه المزايا، ثم تطرق البحث كذلك لمن له الحق في إصدار هذه العملات.

وناقش البحث طرحان للمنع شرعاً لهذه العملات الأول: على اعتبار أن القضية من المستجدات وأن الأصل الإباحة إلا حيث يتأكد المنع الشرعي فإنه يتحقق لولي الأمر (البنوك المركزية) تقييد المباح، بمنعه لتحقيق المصلحة التي لا تتعارض مع الشريعة، والثاني: أن الضرر والضرار منوعان شرعاً، والتعامل بالعملات الإلكترونية فيه مخاطر وهي ليست بمبدأ (الخروج بالضمان) و(الغم

¹ عبد الستار أبو غدة، النقد الرقمية، الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، مؤتمر المال الرابع للمال الإسلامي، المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، الدوحة

9 يناير 2019م قطر

بالغروم) القاعدة المعتمدة، بل هو إلقاء بالنفس والمال إلى التهلكة، بخلاف العملات الرسمية المعترضة، حيث أن حفظ المال من مقاصد الشريعة.

ويختلف هذا البحث عن البحث السابق في أن البحث السابق لم يتطرق للأثار الاقتصادية للعملات الرقمية وركز فقط على الجانب الشرعي للنقود الرقمية الغير رسمية، كما لم يتطرق لكيفية الاستفادة من التقنيات الحديثة في استخدام عملة رقمية مركبة للدولة تتغلب على هذه السلبيات وتساهم في دعم عملتها الوطنية.

النقود الافتراضية مفهومها و أنواعها و آثارها الاقتصادية¹:

وسيتم التركيز من ذلك البحث على المبحث الرابع منه والذي يختص الآثار الاقتصادية للنقود الافتراضية حيث تطرق الباحث في هذا المبحث على دور النقود الافتراضية الملموس في التبادل التجاري الدولي، وبخاصة في، التجارة الإلكترونية ولأنها أصبحت واقعاً معيشياً ومؤثراً في الساحة الدولية، ولأن التوسع في استخدام هذه النقود سيتطلب عنه عدد من الآثار الاقتصادية المختلفة السلبية منها والابيجابية، وناقش الباحث الأثر على عرض النقود، وتوليد النقود، وحجم النقود داخل الاقتصاد بمفهومه الضيق وذكر أن هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس، المتداولة خارج النظام المصرفي البنك المركزي لحجم النقود، فسيتطلب عنها زيادة في العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد وهي غير مأكولة في الحساب عند اتخاذ السياسات النقدية، وأوضح أنه قد يتطلب عنها أيضاً نقص الطلب على النقود القانونية (الورقية التقليدية)، ثم عرج الباحث إلى السياسة النقدية والنقود الافتراضية، وخدمات المدفوعات الإلكترونية، وذكر أن فاعلية أدوات السياسة النقدية قد تتراجع نتيجة استخدام هذه النقود.

ويختلف هذا البحث عن البحث السابق في أن البحث ركز على الجانب التئوري في حدود أن سلبيات النقود الرقمية أكبر من إيجابياتها ولم يتطرق للتطبيق الفعلي وكيفية الاستفادة من التقنيات الحديثة في استخدام عملة رقمية مركبة شرعية تتغلب على هذه السلبيات وتساهم في دعم العملة الوطنية.

مستقبل النقود في العالم الإسلامي، الدينار الإسلامي المشفر²

حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى اقتراح منتج نقدی مالي إسلامی جدید تحت مسمی الدينار الإسلامي المشفر وهو ابتكار من نوع خاص من النقود المشفرة التي تساعده على قيام التجارة الإلكترونية في العالم الإسلامي وكذلك تفي بتسوية الديون والالتزامات العاجلة والأجلة الكترونياً.

(2) عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة، العدد 1، يناير، 2017م.

(3) مستقبل النقود في العالم الإسلامي الدينار الإسلامي المشفر، مقدم من د عويس امين، ود معنوق جمال، ود العيفية عبد الخالق وذلك خلال المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان العملات الافتراضية في الميزان 16 ابريل 2019م

ويرى الباحثين ضرورة أن يكون هذا الدينار مغطى بسلة من السلع الأساسية مستنداً بذلك على ما ورد عن الرسول صل الله عليه وسلم بحديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سوء بسوء، يدأً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فباعوا كيف شئتم إذا كان يدأً بيد. ⁽¹⁾

ويرى الباحثون أن فكرة التأثير على أساس سلة من السلع ذات القيمة الأكثـر ثباتاً هي الحل الأمثل حسب اعتقاد الباحثين، وكلما كانت السلة أوسع (تشمل سلع أكثر) كلما ضمنا الثبات في القيمة على أساس أنه تصعب المضاربة في جميع السلع المشكـلة للسلة.

وخلص البحث إلى طرح منتج مبتكر تحت مسمى الدينار الإسلامي المشفـر يحمل نفس خصائص العملات الرقمية لها قيمة تقادـس وتحسب عن طريق مؤشر يضمن ثبات قيمته ومتـافق مع الشريعة الإسلامية.

وهذا البحث يتناول فكرة اصدار عملة رقمية إسلامية ولكن الباحثـين تجاهلوا الذهب كملـاذ آمن ومخـزن للقيمة وكذلك لم يطرق البحث للاستخدامات والمشاكل الأنية التي يمكن حلـها بهذا الفكرة المبتكرة وليسـت فقط التجارة الالكترونية وتسوية الديون والالتزامـات العاجـلة والآجلـة الكتروـنيـا.

1. النقود الرقمية والتكييف الشرعي لها

أولاً: تعريف النقود الرقمية وأهميتها:

تعرف النقود بأنـها "شيء جـرى العـرف أو القـانون عـلى استـعمالـه في دـفع ثـمن السـلع والـخدمـات أو في تسـوية الـديـون، بشـرطـ أنـ يكونـ ذلك مـقـبـلاً قـبـلاً عـاماً لـديـ، وبـلا تـرـدد أو استـفـهـامـ. كما تـعـرـفـ بأنـها أدـاـة لـقـيـاسـ الـقيـمـ، والـوـفـاءـ بـالـلـزـامـاتـ، وبـأنـهاـ كذلكـ واسـطـةـ لـلـتـبـادـلـ وـأـدـاـةـ لـلـادـخـارـ... إـلـخـ ⁽²⁾

ويمـكـنـ تعـرـيفـ النقـودـ الرـقـمـيـةـ كـذـلـكـ عـلـىـ انـ شـكـلـ اـشـكـالـ الـعـمـلـاتـ أوـ وـسـائـلـ تـبـادـلـ المـنـفـعـةـ الـمـخـلـفـةـ وـالـتـيـ تـقـدـمـ خـصـائـصـ مـمـاثـلـةـ لـالـعـمـلـاتـ الـمـادـيـةـ. الـوـرـقـيـةـ وـالـقـطـعـ الـمـعـدـنـيـةـ. وـلـكـنـهاـ مـخـلـفـةـ عـنـهاـ فـيـ اـنـهاـ رـقـمـيـةـ أـيـ أـنـهاـ لـيـسـتـ مـلـمـوـسـةـ، مـنـ ضـمـنـ خـصـائـصـ الـعـمـلـاتـ الـرـقـمـيـةـ أـنـهاـ تـسـمـحـ بـالـعـمـالـاتـ الـفـورـيـةـ وـنـقـلـ الـمـلـكـيـةـ مـبـاـشـرـةـ وـبـغـيرـ حـدـودـ وـدـوـنـ قـيـودـ³

(2) رواه مسلم في كتاب المساقاة.

(3) أحمد ططار، بعض آراء المقربي الاقتصادية والواقع المعاكبة لعصره "النقد نموذجاً" ، ص 4

(4) غسان سالم الطالب، العملات الرقمية وعلاقتها بالعقود الزكية مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي دورة (24) ص 120.

فهي عملاً افتراضية من شخص إلى آخر، يستخدم فيها الترميز (التشفير) يمكن أن تنشأ وتدال وتخزن وتبادل من خلال شبكة افتراضية تقبل عملة الترميز وتعتبرها وسيلة للتبدل، وهي عملة رقمية لا مركبة لا يوجد لها شخص أو مؤسسة وراءها يدعمها أو يسيطر عليها، كما أنها غير مدرومة بالسلع المادية، مثل المعادن الثمينة⁽¹⁾

وهذا التعريف كما هو ظاهر يعبر عن العملات الافتراضية التقليدية وليس المركبة التي تكون معلومة المصدر والهوية. تقنية البلوك تشين Blockchain: ويعتبر البعض أن النقود الرقمية هي تطور للنقود الالكترونية، حيث إن معظم النقد المستخدم حالياً في النظام المصرفي نقود الالكترونية نسبة للنقد الورقية فيه لا تتجاوز ٣٪ من مجموع الكتلة النقدية، و ٩٧٪ منها نقد إلكتروني، ولكن الجديد فيها هو التقنية التي بنيت عليها النقود المشفرة، وهي تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) وتعتمد هذه التقنية بناءً على قاعدة بيانات مركبة يشترك فيها كل الأطراف الفاعلون في الشبكة أو النظام، هذه القاعدة تسجل عمليات نقل ملكية النقد المشفر (أو أي سلعة أخرى) من شخص إلى آخر، ويتم جمع كل مجموعة من العمليات في كتلة واحدة، ثم تشفير هذه الكتلة، ولا تضاف عملية جديدة إلى الكتلة إلا بعد التحقق من سلامتها وصحتها من قبل الأعضاء⁽²⁾.

وتقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" هي إحدى التقنيات التي أتاحتها التوزيع العالمي لقدرة الحوسبة، وهي تعتبر دفتر الأستاذ الرقمي الذي يتم فيه تسجيل المعاملات، إن الجانب العام لهذا التبادل هو الأكثر إثارة للاهتمام، فقد أصبح بإمكان أي شخص في العالم الآن تنزيل الكود وبدء "التعدين" للحصول على عملة البيتكوين أو المشاركة في أفكار جديدة للشبكات مبنية على منصة Ethereum (ال فكرة هي أنه من خلال الشفافية الجذرية، فإن تقنية سلسلة السجلات "البلوك تشين" التي يتم إنشاؤها من خلال أجزاء هائلة من الجمهور الذي يتمكن من المشاركة في الشبكة تخلق "نقطة" يجعل من شبه المستحيل تسجيل الإدخالات الشائنة أو تغيير المعاملات التي تمت معالجتها بالفعل).

وتؤدي النقود دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، ويتمثل ذلك في الوظائف المعروفة ومن أهمها قيامها بدور الوساطة المالية في المبادرات سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ونظراً لكون النقود إحدى الظواهر الاجتماعية المهمة فقد حفلت على مدى التاريخ بتطورات كبيرة في الشكل والمضمون؛ فمنذ اكتشاف الإنسان للنقد كبديل عن المقايضة السلعية، وهي تمر بمراحل تطور مستمرة، فقد انتقلت من النقود السلعية العامة إلى السلعية الخاصة، ثم السلعية المعدنية، ثم الورقية النائبة، ثم الورقية المستقلة (الائتمانية)، ثم النقود المصرفية، ولم يقف تطور النقود عند هذا الحد، فقد أدى التقدم التقني في مجال الاتصالات، وتطور الصناعة المصرفية،

(2) عبد الستار أبو غدة، النقود الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، مؤتمر المال الرابع للمال الإسلامي (المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي) الدوحة 9 يناير 2019م قطر

(3) سامي بن إبراهيم السويلم، ص 2.

وانتشار التجارة الإلكترونية في الحياة الاقتصادية، وازدياد الحاجة لبدائل جديدة للدفع إلى ظهور شكل جديد من النقود أطلق عليه مسمى النقود الإلكترونية، والتي تنوّعت وتطورت أشكالها وصورها وآلياتها أيضًا⁽¹⁾ حتى وصلت إلى العملات الافتراضية أو الرقمية.

ثانياً : مزايا وعيوب النقود الرقمية

هناك مزايا عديدة للعملات الرقمية مثل أنها عملات غير قابلة للتزوير لأنها غير ملموسة، وغير قابلة للتلف أو الإتلاف، غير قابلة لسحب اعتمادها كما في العملات الرسمية، لا تتحكم فيها البنوك المركزية من حيث الإصدار أو المنع أو التسعير، سهلة النقل بدون كلفة أو حراسة، قابلة للتخزين الكترونياً لكنها عرضة للتقلب العالي، فتعتبر من الأصول المالية العالمية الخطورة وبهذا تكون صفة (التخزين) حسنة أو سيئة، يمكن شراؤها بسعر قليل وبيعها بسعر أعلى كثيراً لكن ذلك يعتبر من صور المضاربات (المجازفات) دون الإنتاج الاقتصادي الحقيقي، ويرى البعض أن مخاطر العملات الرقمية . الغير مركزية . أكبر بكثير من مزاياها وتمثل هذه المخاطر في التالي: ⁽²⁾

- في حال تنامي قيمة العملة الإلكترونية تنقسم إلى أكثر من نوع من الأصول وبذلك تتراجع قيمتها، فيسبب ذلك فوضى عارمة في سوق العملات الإلكترونية
- يلحق بآخر المتعاملين بتلك العملات ضرر جسيم إذا أصاب العملة الكساد أو خرجت من التعامل.
- كل حالة إطلاق عملة الكترونية جديدة يؤدي إلى تناقص قيمة العملة القديمة بحيث تضيع المكاسب التي حققها عملة سابقة.
- رفض منصة التداول لعملة الكترونية، وهو يؤدي إلى الحرمان من المزايا التي يوفرها إصدار أي عملة ما لم يغير المتعامل منصة التداول التي يتعامل عبرها في أصوله الافتراضية.
- قد يتضرر المتعامل بالعملة الإلكترونية أيام عديدة حتى يتم صنفه على المنصة الإلكترونية
- المخاطر التقنية المرتبطة بالنظام، بما في ذلك المخاطر الأمنية والبرامج الضارة، ولا يزال النظام الافتراضي عرضة للهجوم، وهناك احتمال لظهور تلك المخاطر.
- المخاطر القانونية، فإن عدم الاعتراف القانوني بهذه العملات يجعلها تتعرض لتقلبات قاسية في سعر السوق لأنه لا يوجد تدخل من السلطة لتحقيق الاستقرار في الأسعار.

(2) عبد الله بن سليمان الباحث، **النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد 1، يناير 2017 م ص 13

(1) عبد السنار أبو غدة، **النقود الرقمية الرؤية الشرعية والأثار الاقتصادية**، مرجع سابق.

- مخاطر التهرب الضريبي، حيث إن تبادل السلع والخدمات حيث لا مجال للرقابة من السلطة المختصة.
- مخاطر المستهلك، فيمكن أن يؤدي التذبذب المالي للقيمة السوقية إلى فقدان تلك العملات للقوة الشرائية، وبالتالي يعرض المستهلكين إلى عدم القدرة على الاحتفاظ بقيمة المال وتخزين الثروة.

ولكن اذا تم اصدار العملات الرقمية عن طريق الجهات الرسمية فسوف تنتفي هذه العيوب التي تمثل معظمها في الغرر والجهالة وعدم وجود قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

ثالثا: التكيف الشرعي للنقد الرقمية

جاء الإسلام بالأحكام الشرعية التي تنظم حياة المجتمعات وترشدهم إلى طريق المهدى والرشاد، وكانت النقود التي يتعامل فيها الناس عند ظهور الإسلام معدني الذهب والفضة، وقد جاءت النصوص الشرعية لضبط التعامل بهذه النقود بما يضمن تحقيق العدل ومنع الظلم، فأوجب الإسلام الزكاة على الذهب والفضة إذا بلغا نصاباً معيناً؛ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُوهُنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرُوهُمْ بِعَدَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽¹⁾ وحرم الإسلام الربا في مبادلة الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تَبْيَعُوا الْذَّهَبَ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةَ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَبَيْعُوا الْذَّهَبَ بِالْفِضَّةَ، وَالْفِضَّةَ بِالْذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ)⁽²⁾، وذلك منعاً للمتاجرة بالنقدود سداً لزريعة الربا وانتشار الاقتصاد الوهمي الذي لا يؤدي لزيادة حقيقة في الإنتاج.

وقد بدأ ضرب النقود (الدرهم) في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره من وزنها وتخفيضه وزاد عليها بعض النقوش ومن بعده عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهم سارا على نهج عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إلى أن جاء حكم عبد الملك بن مروان في عهد بني امية، فانتقلت الدولة الإسلامية إلى توحيد نقودها وجعلها ذات صبغة إسلامية من حيث الوزن والنقش، وضربها بدار الصكمة الإسلامية، وأصبحت عربية إسلامية مخضبة حتى سنة 23هـ، وهذا من شأنه لضمان الاقتصاد الإسلامي والتمكن من النقود وعدم تزييفها والتحرر من النقود البيزنطية، واستمر هذا الحال في عهد عبد الملك وسار على نهجه الخلفاء الامويين من بعده، الا في عهد الدولة العباسية بعد ان دخل العالم الإسلامي مرحلة الدوليات وأصبحت لكل دولة نقودها حسبما رأته من وزن وشكل واختفى الدرهم الشرعي الذي كان سائداً في اول صدر الإسلام. ⁽³⁾

(2) سورة التوبه الآية: 34

(3) حمزة عدنان مشوقة، النقود الرقمية من منظور إسلامي البكتوبين نموذجا، ص 7

(4) حكوم السنية، أحمد رفيس، مالية العملة الافتراضية ومدى انطباقها على النقود من حيث الوظائف (البكتوبين نموذجا) دراسة شرعية اقتصادية. المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة.

وهكذا يتضح بان الإسلام كان ولا يزال داعماً لكل ما من شأنه تسهيل حياة الناس ويحقق مصالحهم بما في ذلك اصدار العملات والتعامل بها فلا تعصب ولا انكار الا لما من شأنه المفسدة والاضرار بحقوق الناس ومقدراتهم، وموجها وداعماً كذلك لكل ما شانه رفع مستوى معيشة، وتحقيق الرفاه للمجتمع بعيداً عن الربا والحرام.

وتعتبر العملات الافتراضية النوازل المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي والتي يتطلب الحكم عليها بالحل أو الحرمة تكييفاً لهذه النازلة صحيحاً شرعاً، فيترتب عليه حكماً صحيحاً فقهياً وقبل أن نشرع في التكييف الفقهي للعملات الافتراضية لابد أن نتعرف على ماهيتها وصفاتها⁽¹⁾.

- ليس لها وجود فيزيائي فهي عبارة عن بيانات مشفرة في الحواسيب .
- تصدرها حكومات أو مؤسسات وشركات خاصة معلومة الهوية أو مجهولة الهوية .
- تعارف البعض على قبولها ثنا في البيع والشراء ودفع أجراً المنافع والأعian.
- قابلة للتجزئة فمثلاً عملة التكتوين تحوي 100 مليون ساتoshi.

ولا يخرج التكييف الفقهي للعملات الافتراضية عن حالات أربعة هي (الذهب والفضة - العملات النقدية - السلع - العملات الخاصة) وكذلك التالي:

أ. الذهب والفضة :

يعد الذهب والفضة اثناين بأصل الخلقة وقد ارتضاه الناس في البيع والشراء أزماناً طويلاً، فالفارق واضح وجلي بين العملات الافتراضية والذهب والفضة من حيث الثمنية فالأول ثمن بأصل الخلقة ، بينما العملات الافتراضية تملك قيمة ذاتية بسبب عرف الناس وتداولهم لها، ولذا ال تكييف عليها والله أعلم

ب. العملات النقدية :

العملات النقدية هي اصدار حكومي يخضع التعامل به لقوانين معينة اكتسبت قيمتها من سلطة الدولة ويخضع التعاملوها لقوانينها، ولذا يمكن تكييف بعض العملات الافتراضية والتي ستتصدرها الدول مثل الايوان الصيني والدولار الرقمي ومشروع عملة عابر بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فتأخذ أحکام النقود جميعاً.

(1) أسماء اسعد أبو حسين، الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة.

لا يمكن تكييف العملات الافتراضية على أنها سلعة لأن جهة إصدار وتطوير هذه البرمجيات ارادت لها أن تكون عملة للتبدل في البيع والشراء وغير ذلك، كما أنها ليس لها قيمة في ذاتها المجردة بخلاف السلعة، وقابليتها للتجزئة، كما وقد تعارف الناس على أنها عملة وتدالهم لها بالبيع والشراء وأنها وسيلة للتبدل التجاري ولذا لا يجوز اعتبارها سلعة.

ث. رابعاً عملاً خاصة:

يقول الإمام مالك رحمه الله (ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعین لكرهتها ان تباع بالذهب) ⁽¹⁾ ومعنى ذلك ان ما تعارف عليه الناس على انه عملاً يصبح نقداً يجوز تداوله ويأخذ احكام النقود كافة ومنها مبادلته بالذهب والفضة يدأً بيد لتجنب ربا النسيمة، ونلاحظ أن هذه العملات الافتراضية قد تعارف عليها بعض الناس وارتضوها للتعامل التجاري فيما بينهم فتكون عرفاً خاصاً لكل من ارضاها وتعامل بها، والعرف، وقد قيل إن العملات الرقمية تصادم الشرع في ان إصدار النقد من حق الإمام، الجهة، والغرر.

اما فيما يخص الجهة فتمثل في جهة الماية وجهة الإصدار وجهة الأشخاص الذين يتعاملون بها وتنفي الجهة هنا بعد ان تكون الجهة المصدرة هي الدولة والدولة هي الجهة الرسمية المخولة بإصدارها وفرض القبول بها وتنظيم طريقة تداولها. اما فيما يخص الغرر فالغرر الحاصل في العملات الافتراضية راجع الى المضاربة بها بدلالة التذبذب الكبير في قيمة البيتكوين فقد وصلت الى عشرين ألف دولار في ديسمبر 2017 والآن تساوي ستون الف دولار تقريباً، ولا حظنا أن جميع الفقهاء الذين حرموا البيتكوين ذكروا علة الغرر المصاحبة له ثم عمموا ذلك الحكم الشرعي على سائر العملات الافتراضية، مع أن كثيراً منها مستقرة نسبياً، ولذا نجد بعض الفقهاء حرموا المضاربة بالبيتكوين وأجازوا تملك المنافع والخدمات بها.

ولا يوجد حالياً إحصائيات عن حصة التي استحوذت عليها العملات الرقمية في أسواق الاستثمار أو المضاربة والتداول، لكن لا ينكر أي متخصص أو مهتم بالشأن القانوني أو الاقتصادي القفزة التكنولوجية التي أحدثتها ولا زالت تحدثها العملات الرقمية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، لا نعتقد أن العملات الرقمية ستزيح النقود التقليدية عن عرشها، لكن أخذت ومستمرة في الاستحواذ على قطعة أكبر من كعكة المال كل يوم شيئاً أم شيئاً.

ومع أخذ تجارب الدول الأخرى في عين الاعتبار، يمكننا أن نرى دول عدة أخذت على عاتقها مسؤولية منع أو تحريم أو تحجيم التداول والتعامل بالعملات الرقمية، ولكن فكما استحدثت التكنولوجيا والشبكة العنكبوتية فكرة خارجة عن المألوف، فهذا يفرض علينا ابتكار أنماط تعامل وإدارة لتلك الفكرة خارجة عن المألوف أيضاً وألا نستسهل التحريم والتجريم ⁽²⁾.

(2) المدونة الكبرى للإمام مالك، من كتاب الصرف، ص 122.

(3) ياسر العيفان، العملات الرقمية أنواعها وآثارها، ص 32.

ونرى أن العملات الرقمية تعتبر أصول (Assets) توجه إليها أعداد متزايدة باطراد من الناس للاستثمار والمضاربة في قيمتها كما أنها وسيلة حديثة ومبتكرة للتداول والتبادل التجاري، تم اللجوء إليها فراراً من المركزية والسلطوية التي تخضع لها النقود التقليدية⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار فان هناك سباق بالبنوك المركزية الدولية نحو تحول رقمي في عملاتها يواكب متطلبات العصر الجديد فقد طرحت الصين اليوان الرقمي ضمن عمليات تجريبية تستهدف من خلالها الوقوف على مدى كفاءة الخطوة لعملياتها مستقبلا، وهناك توجه بالولايات المتحدة الأمريكية لطرح الدولار الرقمي، كما أعلنت عدة بنوك مركزية لدول متقدمة إطلاق مشروعات جادة للتحول نحو العملات الرقمية ومن بينها بنك اليابان وبنوك مركبة أوروبية، كما أطلقت كل من ماليزيا وقطر والإمارات عملاتها الرقمية المركزية، لذا فان العملات الرقمية المركزية ستصبح عملات المستقبل التي تشمل الشرعية والرواج والتقبل العام وتؤدي نفس خصائص النقود الرسمية مع تسهيل أكبر للمتعاملين بها.

وفي بحثنا هذا نتناول العملات التي تصدرها الدولة وبالتالي فهي هنا تعتبر معلومة المشاً والهوية وشقيقة للعملات الورقية والالكترونية والتي يصدرها الجهات الرسمية في الدولة وبالتالي فنرى انها لا غبار عليها شرعاً، لانتفاء الغرر والجهالة.

2. العوامل التي تؤثر في أسعار صرف العملات

الصرف هو عبارة عن عملية تتحقق عندما يتم تبادل عملات الدول المختلفة فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة بها والتي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الحاجة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تكون هناك علاقات تجارية أو مالية بين شركات أو أفراد تعمل داخل الوطن مع أخرى تعمل خارجه، ويحتاج، أو الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع والخدمات التي تستوردها، وتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف وهو المكان الجغرافي أو الافتراضي الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، وهذا المكان يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصات.

وعملية الصرف تتم كأي سلعة بناءً على عرض العملات والطلب عليها فالطلب والعرض الخاص بالعملات هو عملياتان مشتقتان إلى حد ما ويعني ذلك أن الطلب مثلاً على العملات الأجنبية هو تابع للطلب على السلع الأجنبية ونفس الشيء بالنسبة إلى العرض، مع أن هناك إمكانية الطلب والعرض الخاصتين بالعملات الأجنبية كعملتين مستقلتين عن إجراء الصفقات التجارية و يحدث هذا الأمر بصفة أساسية أثناء القيام بعملية المضاربة⁽²⁾.

(2) ياسر العيفان، العملات الرقمية أنواعها وآثارها، ص 29.

(1) الطاهر لطوش، تقنيات البنوك (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2005) ص 95.

وتعتبر آلية سعر الصرف من الأهمية بمكان لتعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للدول النامية، التي تعاني من ضعف في موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة. وتكتسب آلية سعر الصرف أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدول النامية، والتي تتميز بوجود عجز هيكلى مزمن تبعاً للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسى في عملية تمويل الإستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

- تطور النظام النقدي الدولي

تهدف فكرة إنشاء نظام نقدي دولي إلى خلق مصدر للاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم عمليات المبادلة التجارية بين دول العالم، ويمثل النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والإجراءات المتفق عليها دولياً من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول وكيفية تقييم سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض بالإضافة إلى تحديد أنواع النقود التي تُقبل بين الدول ك وسيط للتبادل ومقاييس لقيم السلع والخدمات المتبادلة، والتي تستخدم في نفس الوقت مستودعاً للقيم والاحتياطات الدولية، كذلك مدى توافر السيولة النقدية اللازمة لدفع وتسوية الالتزامات الدولية .

وقد مر هذا النظام بعدة مراحل نتيجة تغير الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية العالمية، فبعدما كان التعامل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايسة أصبح يتم وفق قاعدة الذهب، ثم تحول العالم إلى نظام آخر يرتكز على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي وأخيراً جاء نظام تعويم العملات وترك العملات لقوى السوق (العرض والطلب) ⁽¹⁾ كما يلي:

أولاً: نظام المقايسة وظهور النقود:

يُعرَّف نظام المقايسة بأنه مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة دون وسيط، مثل أن يبادل شخص كمية من القمح بكمية من العسل أو كمية من التفاح بكمية من الأرز ونحو ذلك. وظهر نتيجة التخصص في الإنتاج وكان أول نظام للتبادل التجاري عرفه الإنسان .

ونتيجة لاحتواء نظام المقايسة على العديد من العيوب كصعوبة تواافق الرغبات، وصعوبة تحويل بعض السلع، عدم وجود أدلة للادخار... الخ. فقد ظهرت النقود ك وسيط للتبادل وذلك للقضاء على عيوب نظام المقايسة وكانت في بدايتها على شكل نقود سلعية، ثم النقود المعدنية وبعدها النقود الورقية وذلك لتسهيل عملية التبادل التجاري.

ثانياً: المرحلة الميركانتيلية (الرأسمالية التجارية)

(1) الموسوعة السياسية: تطور النظام النقدي الدولي <https://political-encyclopedia.org>

تباور ظهور هذا النظام النقدي في هذه المرحلة، على الرغم من صعوبة الإشارة إلى نظام نقدي دولي في تلك المرحلة نظراً لطابع القرصنة والنهب التي كانت تتم في ضوء حركة التبادل الدولي، إذ كانت الثروات والأرباح الضخمة التي تكونت خلال المرحلة الميركانتيلية عن طريق سرقة الذهب والفضة ومن تجارة السلع والرق من المناطق التي هيمن عليها الأوروبيون في آسيا وإفريقيا وأمريكا، هي أولى عمليات التراكم الرأسمالي ومصدر قوة رأس المال التجاري الذي سيلعب في الفترة التالية الدور الأساسي في مرحلة التوسع الرأسمالي، وهذه الكميات الضخمة المنهوبة من الذهب والفضة هي الكميات التي أسيس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر.

ثالثاً: مرحلة نظام قاعدة الذهب 1819-1933م

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر بخواز بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في 1819م وأصبح ساري المفعول في سنة 1821م، وبحلول عام 1870م لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة وذلك حتى عام 1900م الذي أصبحت فيه جميع الدول تقريباً تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة، وقد عرف العالم لقاعدة الذهب ثلاثة أشكال:

الشكل الأول: قاعدة المسكوكات الذهبية (Gold Specie Standard)

بعد أن اتخد الذهب كقاعدة للنقد، قام الناس بتداول مسوكاته، وأصبح للذهب وظيفة مزدوجة، فعلى الصعيد الدولي اعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية، واكتسبت قاعدة المسكوكات الذهبية قوتها من خلال :

- ضمان البنك المركزي شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر ثابت.
- حرية السك والصهر حيث يمكن لأي فرد لديه قطعة من الذهب أن يحولها لمسكوكة ذهبية والعكس.
- حرية تصدير الذهب واستيراده من الخارج بدون أي قيد أو شروط.
- قابلية الأنواع الأخرى للنقد للصرف عند حد التعادل بمسكوكات ذهبية.

الشكل الثاني: قاعدة السبائك الذهبية (Gold Block)

تطورت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى قاعدة (السبائك الذهبية) وذلك بإعلان ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في 25 نيسان عام 1925 عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب على صورة السبائك الذهبية وذلك بعد أن ساد الاعتقاد بأن الأسباب الحقيقة وراء الاضطرابات الاقتصادية والنقدية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية التي حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كانت بسبب الخروج عن قاعدة الذهب واتباع نظام الأسعار المرنة والقيود .

تحتفل السبائك عن المسكوكات في عدم تداول السبائك من يد إلى يد بين الناس وإنما يمكن مبادلة البنكنوت (أو الأوراق النقدية الممثلة لها) التي أصدرها بنك الإصدار مقابل وزن محدد من الذهب لكل ورقة نقدية .

الشكل الثالث: نظام الصرف بالذهب

لقد عرف العالم شكلاً ثالثاً لنظام الذهب أطلق عليه اسم نظام الصرف بالذهب، فقد أوصى مؤتمر جنوة في عام 1922 باتباع النظام رسمياً، وفي ظل هذا النظام ترتبط عملة بلد ما بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب، ويتم ذلك باحتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبع كغطاء للعملة في التداول.

أنياب نظام قاعدة الذهب

فرضت الحرب العالمية الأولى على الدول المشاركة فيها ضرورة التوسيع في الإصدار النقدي من أجل تمويل نفقاتها الباهظة على عكس ما تفرضه قاعدة الذهب وهو الإصدار الصارم في النقد أي بما يتواافق مع كمية الذهب مما أقتضى على أغلب الدول الخروج عنها وإتباع سياسات نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كأول هدف لها، ومن تلك السياسات هو التوسيع في الإصدار النقدي لمواكبة الحاجة الكبيرة والمتزايدة للأموال لتغطية نفقات الحرب والتعويض عن توقف العجلة الإنتاجية أو تدمير المياكل التحتية وما إلى ذلك.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى جرت محاولات حقيقة من أجل إعادة الحياة إلى قاعدة الذهب لكن ظهور أزمة الثلاثينيات الشهير بـ (أزمة الكساد العظيم) والتي ابتدأت عام 1929 ثم ما لبثت أن عمت جميع الدول الرأسمالية دون استثناء، وهي تعتبر أخطر أزمة عرفتها الرأسمالية في تاريخها الطويل، إذ أدى هبوط أسعار السندات والأوراق المالية إلى مستويات متدنية جداً، أعقبتها موجات بطالة عاتية وهبوط شديد ومتراكم في الطلب والانخفاض مخيف في الأسعار والناتج، نتيجة لهذه الأحداث اضطرت العديد من الدول التخلص على قاعدة الذهب.

وبالنظر لكون بريطانيا آنذاك المركز الرئيسي لنظام الذهب، فقد أدى إنهاء قابلية تحويل الجنيه الاسترليني إلى ذهب إلى إنهاء نظام الذهب، وقد تبعت الدول الكبرى بريطانيا في إنهاء قابلية تحويل عملاتها إلى الذهب وبانتهاء عام 1934 كان الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب.

النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز 1944

شهد الاقتصاد العالمي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية، مما دفع بالولايات المتحدة وبريطانيا إلى التفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية دولية - New Bretton Woods - بولاية نيوهامبشير بعد الحرب لهذا الغرض نظمت مؤتمراً في مدينة بريتون وودز - New Bretton Woods -

- John Hampshire بالولايات المتحدة في يوليو 1944 شاركت فيه 44 دولة وكان كل من جون مينارد كينز

وهاري ديكسترو وايت Harry Dexter White - بثابة مهندساً المؤتمر، وقد أقر المؤتمر نظاماً

نقدياً جديداً قائماً على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ \$35 لكل أونصة من الذهب، (الأونصة الواحدة تساوي 31.103 غم من الذهب) ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون العملة الاحتياطية الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة به، وقد استمر العمل بهذا النظام قرابة خمس وعشرون سنة حتى انتهائه في عام 1971م، وقد استهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية، وتحقيق أهداف هامة منها:

- ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة.

- وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.

- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.

- الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:

الأولى: إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد. حيث قام هذا الصندوق مباشرةً به مهامه بعد عام 1947م.

الثانية: إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.

أنيار نظام بريتون وودز

أدى توفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطاتها الدولارية ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في الولايات المتحدة حيث انخفض من 18 مليار \$ إلى 11 مليار \$ (1960م - 1970م) وأصبحت مستحقات الدول تجاه أمريكا تفوق ما لديها من رصيد ذهبي الشيء الذي طرح الكثير من التساؤلات فيما يخص قدرتها على تحويل الدولار إلى ذهب.

وفي 9 مايو 1971م رفعت كل من سويسرا (الفرنك) والنمسا (الشلن) من قيمة عملتهما بنسبة 7.1% و 5.1% على التوالي بينما قررت ألمانيا وهولندا تعويم عملتهما في ذلك الوقت، ثم حدثت العديد من الأحداث والأزمات كان أبرزها الانكماشة التي شهدتها الإسترليني عامي 1965م و 1966م مما دفع الولايات المتحدة لعملية إنقاذه خوفاً من انعكاس ذلك على تنامي حركة المضاربة بالدولار، وأمام هذه الأوضاع المتأزمة في أسواق الصرف والحالة التي وصل إليها الدولار واحتياطيها الذهبي قامت

أمريكا بالتدخل لإصلاح الأوضاع من خلال إقرار مجموعة من السياسات الاقتصادية الجديدة والتي أعلنت عنها رئيسها ريتشارد

نيكسون في 15/8/1971م (والتي تعرف بصدمة نيكسون) والتي تضمنت الآتي:

- وقف تحويل الدولار إلى ذهب أي وقف التزاماتها الدولية.

- خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10%.

- فرض ضريبة على السلع التي تدخل إلى أمريكا سعياً إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية.

ومعنى ذلك هو اختيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما اضطرت بعض الدول إلى تعويم عملاتها.

أسباب فشل نظام بريتون وودز

لقد فشل نظام بريتون وودز بسبب ما احتواه من تناقضات ولما ورد على سيره وتنفيذها من قيود وحواجز أهمها:

- لم يسمح في ظل هذا النظام للدول بالقيام بإجراءات تصحيحية للعجز في ميزانيتها كما كان الحال في نظام الذهب.

- أنَّ هذا النظام عانى من مشكلة رئيسية بارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار وهذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف عليه وحدوث أي هزة فيه سوف تتعكس على النظام ككل.

- لم يأخذ هذا النظام في الحسبان أهمية العملات الأخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية.

- تتوقف الثقة بالدولار على الحالة التي يتحقق فيها التوازن في ميزان المدفوعات الأميركي، لأنَّه يؤدي إلى تثبيت حجم السيولة الدولية، وعند حصول عجز في هذا الميزان فسوف يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية، ولكنه يؤدي إلى إهدران الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب.

مرحلة نظام أسعار الصرف المرنة 1973

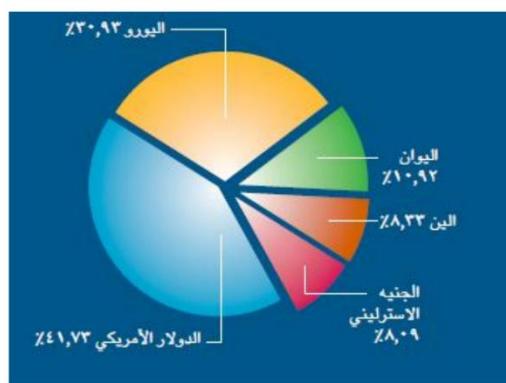
وهي المرحلة التي جاءت على أنقاض مرحلة نظام بريتون وودز، والتي قامت على قاعدة (تعويم العملة)، أي جعل سعر صرف العملة المحلية مستقلاً عن العملات الأخرى في السوق العالمية، أي مرتبط بقوى العرض والطلب. وتعويتها يعني أن يتم تحديد سعر صرفها نتيجة (قوى العرض والطلب الدولي)، وليس لربطها بعملة معينة، وفي هذه المرحلة انتقل العالم الرأسمالي من مرحلة ثبات الأسعار إلى مرحلة تعويم العملة، ونبذت أغلب الدول الرأسمالية الصناعية فكرة (وضع أسعار تعادل ثابته) وسادت فكرة جديدة مفادها أن أسعار الصرف المرنة المرتبطة بقوى العرض والطلب، يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطات الدولية.

وفي عام 1976م عقد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي مؤتمراً في جامايكا (اتفاقية جامايكا) تم فيه تعديل اتفاقية بريتون وودز، وتم وضع عدد من البنود الأساسية للنظام المالي الحديث، تمثلت تلك البنود بالأتي :

- حرية الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في اختيار ما تشاء من نظم الصرف بما فيها التعويم.
 - إلغاء السعر الرسمي للذهب ونزع الصفة النقدية عنه ومعاملته معاملة أي سلعة يتحدد سعره بناء على العرض والطلب.
 - التخلص من جزء من مقدادير الذهب التي توجد بحوزة صندوق النقد الدولي.
 - تكون وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي.
- والمقصود بحقوق السحب الخاصة: هو نظام جديد للعملة الاحتياطية الدولية، أبتدأه صندوق النقد الدولي عام 1969، ويوفر هذا النظام نوعاً جديداً من النقود يعرف باسم (الذهب الورقي)، يستخدم في التجارة الخارجية بوصفه عملة دولية أولى ذات قوة قانونية، وأنشئت حقوق السحب الخاصة لتكون أصلاً احتياطياً دولياً مكملًا، في سياق نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة. ومع انتشار نظام بريتون وودز في عام 1973 وتحول العملات الرئيسية إلى نظم أسعار الصرف المغومة، قل الاعتماد على حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي عالمي،⁽¹⁾

وتم مراجعة مكونات سلة حقوق السحب الخاصة كل خمس سنوات، أو قبل ذلك إذا كان هناك ما يدعو لذلك، للتأكد من كونها انعكاساً صحيحاً للأهمية النسبية للعملات في النظامين التجاري والمالي العالميين، وتظل مقدادير العملات هذه ثابتة على مدار فترة تقييم حقوق السحب الخاصة البالغة خمس سنوات، لكن الأوزان الفعلية للعملات التي تتضمنها السلة تتذبذب مع حركة أسعار الصرف المشتقة بين عملات السلة. وتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة يومياً على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق، وُتستخدم المراجعات أيضاً في تقييم مدى ملاءمة الأدوات المالية التي تتتألف منها سلة أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة وكم يتبيّن من الرسم البياني التالي :

مكونات سلة عملات حقوق السحب الخاصة في أكتوبر 2016



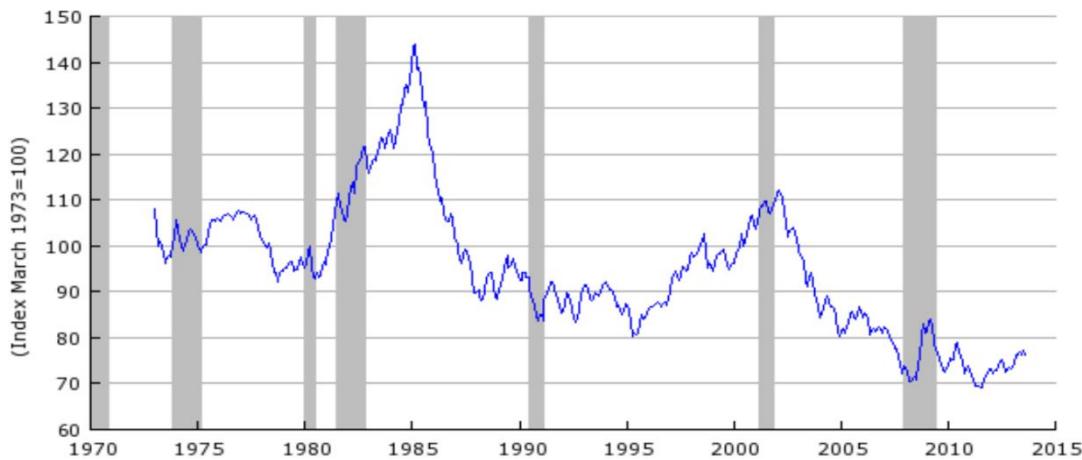
المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2016.

(1) الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي / www.imf.org/ar/

الأزمة المالية العالمية عام 2008م :

كما أثرت الأزمة المالية العالمية منذ بداية وقوعها سنة 2008 على الاقتصاد العالمي ككل وعلى النقد العالمي خاصة، فشهد هذا الأخير حركة نقدية غير مستقرة على مستوى سوق الصرف الأجنبي، ومن بين العوامل المؤثرة عليه العملية الممنهجة من السلطات النقدية الأمريكية من خلال تحفيض قيمة الدولار بهدف إعادة الانتعاش لميزان مدفوعاتها، لكن انعكس ذلك على الأصول والالتزامات المقومة بالدولار للبنوك الدولية، مما نتج عن ذلك حرب العملات وتحفيض قيمة عملاتهم، والرسم البياني التالي يوضح مدى التغير الذي حدث للعملة الأمريكية حسب مؤشر الدولار الأمريكي، والذي يقيس قيمة عملة الدولار مقارنة بسلة من العملات الأجنبية ⁽¹⁾

مؤشر USDX خلال الفترة الزمنية (1973 . 2013)



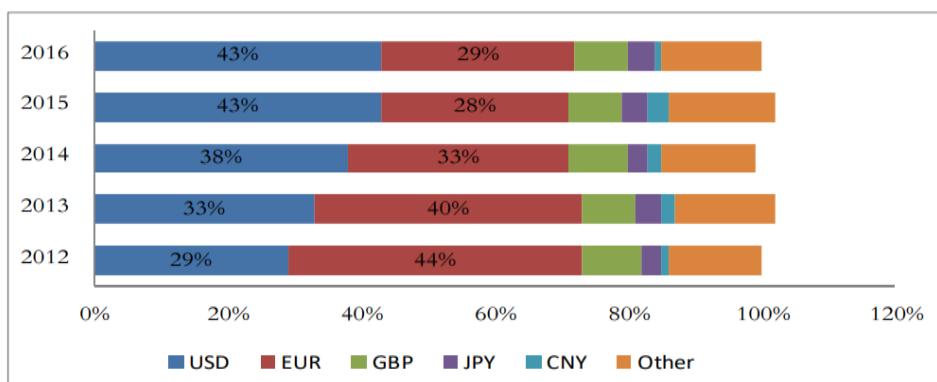
Source: <http://www.stlouisfed.org/>

ومن خلال الرسم البياني السابق يظهر مدى انخفاض المؤشر الدولار ابتداءً من عام 2008م عندما وصل المؤشر عام 2011م إلى 0050.69 أي أن الدولار قد انخفض بقدر 995.30% من قيمته مقارنة بسنة الأساس. وقد بدأ العالم يطبق نظام أسعار الصرف العائم بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، فقد اختار التعويم عدد من البلدان، بينها كل الاقتصادات المتقدمة تقريباً، والعديد من البلدان النامية الكبيرة مثل البرازيل والمكسيك والهند وجنوب إفريقيا، وهم معاً يمثلون ما يقرب من 80% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و76% من التجارة العالمية، وبالتالي فإن نظام سعر الصرف اليوم هو نظام عائم إلى حد كبير، حتى أن الصين استأنفت مؤخراً زيادة مرونة عملتها تدريجياً، وهذا يجعل الدول التي تطبق ربط أسعار

(2) دراسة منال سرور، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية - دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي.

عملتها لا تتجاوز مجتمعة 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (1)، والشكل التالي يوضح تزايد تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية أعقاب الأزمة المالية العالمية للفترة 2012-2016م (2).

تقلبات أسعار الصرف خلال الفترة (2012-2016) م



Source: European Central Bank, *The international role of the euro*, Interim report, June 2016, page 5

ويرى جولدمان ساكس أن ضعف الدولار الأمريكي سيدفع المستثمرين الأجانب للتدافع على شراء الأسهم الأمريكية وبعيداً عن الاقتصاد الأمريكي، تستفيد دول العالم من هبوط سعر الدولار عبر انخفاض قيمة ديونها الخارجية المقومة بالعملة الخضراء، لكن كما يستفيد الاقتصاد الأمريكي من هبوط الدولار من عدة جوانب، فإنه سيعاني من جهات أخرى أبرزها ارتفاع تكلفة الاستيراد بالنسبة للمستهلك والذي سيضطر لدفع مزيد من الدولارات للحصول على نفس حجم السلع من الخارج.

وهكذا نجد أن الغاء قاعدة الذهب وتحويله إلى سلعة تباع وتشتري واحتلال الدولار محله كان له ضرر بالغ على اقتصاديات العالم اجمع ومن ثم أسعار صرف العملات العالمية حتى ان الدولار نفسه يعاني وحتى وقتنا الحاضر من التقلبات وعدم قدرته على تلبية التغيرات الاقتصادية العالمية، حتى انه وفي كثير من الأحيان يضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية مصدرة العملة كما وضحنا سابقاً.

أنواع ونظم سعر الصرف

يهدف ضبط سعر الصرف إلى المساهمة في منع التضخم ومقاومته، ويلعب دوراً هاماً في تحصيص الموارد وتسخيرها للاستفادة منها من خلال تحويلها إلى سلع دولية قابلة للتصدير، ويساعد في توزيع الدخل بين الطبقات المحلية، يحفز الصناعات المحلية وينميها.

(2) وسام مهدي، المضاربة في العملات وأثرها على النظام النقدي الدولي تقييم اقتصادي إسلامي، رسالة ماجister، يناير 2020م ص 80

(3) جلال عزيز، حاجي العلوج، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016م.

أولاً أنواع سعر الصرف

يمكن تصنيف سعر الصرف باختصار الى ما يلي: ⁽¹⁾

سعر الصرف الإسمي: يعرف سعر الصرف الإسمي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة عملة محلية، ويتحدد وفقا للطلب والعرض في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ويمكن ان يتغير سعر الصرف وفقا للعرض والطلب او بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، حيث يمثل هذا السعر سعر العملة الجاري ولا يأخذ في الاعتبار قوة العملة الشرائية، ويتغير سعر الصرف الإسمي يوميا اما بالتحسن الذي يعني ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية ، او بالتدحرج الذي يعني انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لذا فان سعر الصرف الإسمي ينظر اليه على انه يقيس الاسعار النسبية بين عملتين نقديتين، وينقسم سعر الصرف الإسمي الى قسمين:

- سعر الصرف الرسمي هو المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
 - سعر الصرف الموازي هو المعمول به في الاسواق الموازية وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي للعملة في البلد نفسه.
- سعر الصرف الحقيقي:** يعرف سعر الصرف الحقيقي على انه عدد الوحدات من العملة الأجنبية الالزامية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وذلك يعني ان السعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوما حقيقيا يقيس الاسعار النسبية للسلعتين، ويأخذ في الاعتبار القوة الشرائية لذلك يطلق عليه تعبير (تكافؤ القوة الشرائية)

سعر الصرف التوازن: هو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع توازن الاقتصاد الكلي أي انه يمثل التوازن لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.

ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

توجد هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف ومن ثم المستوى النسبي للأسعار، منها، ارتفاع مستوى الطلب على السلع الأجنبية وانخفاضه على السلع المحلية، رفع مستويات الإنتاجية، وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية، وكذلك نسبة الضرائب والتعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة أو الصادرة، وفضيل السلع الأجنبية على المحلية والإنتاجية، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها وكما يلي: ⁽²⁾

1. **مستويات الأسعار النسبية:** حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، فعندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض، وعلى العكس إذا ارتفعت

(2) المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة مصر.

(3) حجيرة بدر الدين، عمرو صالح، عبد الكبير عبد الباسط، دمحاني بوجمعة، سعر الصرف. ص 23.

أسعار السلع الأجنبية فإن الطلب على السلع المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الارتفاع، وعلى المدى الطويل، فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) تسبب في انخفاض قيمة عملتها وانخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها.⁽¹⁾

2. التعريفات الجمركية والمحصل: إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلاً) والمحصل (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

3. تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: فالزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية (الوطنية).

4. الإنتاجية: إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فإن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تتحقق أرباحاً، والتنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع لأن السلع المحلية ستستمر تباع جيداً عن القيمة المرتفعة للعملة والعكس، وهكذا في الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.

وهكذا فإنه إذ أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها والعكس تماماً.

كما يتأثر سعر الصرف بالتالي⁽²⁾:

- ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، حيث يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى ارتفاع الطلب على العملة وبالتالي ارتفاع سعر صرفها.
- ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات (حجم و تدفق الاستثمارات من وإلى الدولة) ، حيث يؤدي ارتفاع حجم انتقال رؤوس الأموال إلى دولة ما ، إلى ارتفاع الطلب على عملتها وبالتالي ارتفاع سعر الصرف .
- نشاط البنوك المركزية عندما تتدخل في السوق بالبيع أو بالشراء، لدعم قيمة العملة أو خفضها.
- غياب قدرة الدولة . عند ارتفاع معدل التضخم . على استخدام السياسات النقدية والمالية الفعالة، يؤدي إلى لجوئها إلى إعادة تقييم عملتها مقارنة بالعملات الأخرى.
- الضغوط والمشاكل السياسية والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على الطلب على الاستثمار والتدفقات الرأسمالية من وإلى الدولة، وبالتالي على سعر الصرف.

(2) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1966 ص 111.

(3) حنان الجشعم، نقود وبنوك دولية

ثالثاً : نظم الصرف⁽¹⁾

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسة تسير عليها الدول بالنسبة لنظم الصرف:

سعر الصرف العائم : ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، وهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد ، فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى، ويعرف في الأسواق باسم الفوركس، وللتعويم درجات اقصاها ما يسمى بالتعويم الحر وهذا لا يحفظ البنك المركزي باحتياطيات من العملة الأجنبية لأنه لا يتدخل في عملية صرفها، ويتغير سعر الصرف الإسمي يومياً وتسمى هذه التغيرات تحسناً أو تدهوراً في قيمة العملة المحلية، ومميزات الصرف العائم أنه يحقق اختلافات أقل من موازين المدفوعات، ويتحقق كذلك اختلالات دولية أقل.

سعر الصرف الثابت : يقصد به ربط العملة المحلية بعملة دولية بسعر صرف ثابت و هذه هي السياسة المتبعة في أغلب الدول النامية، ويضم نوعين من السياسات الصارمة وتبناها قلة من الدول النامية، والمتراخية وهي ما تتبناه أغلب الدول النامية، لكون الدول النامية ترتبط عملاً بها بالدولار أو بآي من عملات الدول الأوربية وعيوب هذا النظام أنه يتحقق بهذه الدول أضراراً، فلبعضها ديوناً مقومة بعملات أخرى غير الدولار أي أن مطلوباتها سوف تزيد لأنها تؤدي لانخفاض القدرة الشرائية لتلك الاحتياطيات، وتردي تجارة الدول النامية يؤدي لارتفاع الواردات بحسب تزيد عن ارتفاع أسعار الصادرات.

سعر الصرف المعلق: أو ما يسمى أحياناً بالتعويم المدار (مع التدخل من قبل الحكومة) وضع حدود لเคลبات العملة مقابل العملات الأخرى وذلك لشراء الحكومة للعملة إذا انخفضت قيمتها وبيعها إذا ارتفعت قيمتها، وهذا النوع لا يعتمد على قوى السوق بل يعتمد على تدخل الحكومة، بحيث تترك العملة لقوى العرض والطلب ولكن تتحرك في حدود محددة ارتفاعاً ونزواً لا يجوز تجاوز هذه الحدود خلال مدة زمنية محددة يعني مثلاً سعر اليوان 8.11 للدولار الواحد مسموح بتحركه 2% صعوداً ونزواً فقط

رابعاً : نظريات سعر الصرف**1. نظرية تعادل القوة الشرائية:**

تعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسيل Custay cassel حيث يرى كاسيل أن القيمة الخارجية لسعر صرف عملة دولة ما يتحدد وفقاً لقوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في السوق الخارجية.

(1) حنان الجشعم، نقود وبنوك دولية

2. نظرية تعادل معدلات الفائدة:

بدأ كينز باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة حيث تسعى إلى الكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدان لا بد وأن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف يعني الاختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدان ينتج عنه إما تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

3. نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونة:

تبني هذه النظرية على تدفق السلع والخدمات ووفقاً لهذه النظرية فإن سعر الصرف التوازن هو الذي يحقق المساواة في قيم كل من الصادرات والواردات للدولة ، فإذا كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري فإن سعر صرف الاجنبي الحقيقي سيرتفع وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية، ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتتحفظ وارداتها ومنها يتحقق التوازن.

4. نظرية الأرصدة:

تقوم على أساس أن سعر الصرف يتحدد وفقاً لميزان المدفوعات، إذا حقق ميزان المدفوعات عجزاً مما يعني أن الرصيد سالب ويدل ذلك على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الخارجية ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً.

5. نظرية الانتاجية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الصرف يجب أن يسير في نفس اتجاه القوة الانتاجية للدولة، حيث أن كلما زادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل عن طريق الاستثمار فيزيداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي فإن ذلك يحسن سعر صرف العملة، أما في حالة انخفاض مستوى الانتاجية تؤدي إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي ينخفض الطلب على العملة المحلية، مما يساهم في انخفاض القوة التنافسية للدولة في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، وارتفاع سعر صرف العملة المحلية ينشأ عن ذلك ارتفاع أسعار العملة المحلية بسبب انخفاض الانتاج والصادرات ويزداد الطلب على السلع الأجنبية مما يؤدي إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات ولكن عند تحسن مستوى الانتاج يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ويرى أصحاب النظرية ضرورة تحسين العملة المحلية بشكل يتناسب مع مستوى انتاجية الاقتصاد الوطني في القطاعات المختلفة.

المبحث الثالث: المشاكل الاقتصادية المترتبة على تقلبات سعر الصرف:

وهناك مخاطر متعددة يسببها التقلب في سعر عملة الدول منها المخاطر المالية ومخاطر التمويل والمخاطر الائتمانية بالبنوك وغيرها من المخاطر، كما تؤثر التغيرات في أسعار الصرف بشكل كبير على إطار استهداف التضخم المتبع من قبل البنك المركزي وبخاصة في حالات الاقتصادات الصغيرة المفتوحة على العالم الخارجي، فتخفيض سعر الصرف يولد ضغوطاً تصخمية متزايدة على الاقتصاد نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع أسعار السلع المحلية نتيجة زيادة الطلب على الصادرات، وهو ما يضع المزيد من الأعباء على عاتق صانعي السياسات بالبنك المركزي ويحول دون تنفيذ إطار استهداف التضخم بنجاح. كما يفرض قرار تخفيض سعر صرف العملة أو رفعه المزيد من التحديات على البنك المركزي لا سيما في الدول النامية والناشئة على وجه الخصوص التي تتسم بارتفاع مستويات الدين العام إلى مقوم بالعملة الأجنبية حيث إن احتمالات التخفيض تعني تراجع قيمة الأصول المحلية وما يستتبعه ذلك من هروب للثروات ورؤوس الأموال للخارج بما يخلق أزمات مالية واسعة مماثلة على غرار تلك التي شهدتها المكسيك 1994-1995م، ودول جنوب شرق آسيا خلال عامي 1997 و 1998⁽¹⁾، وكذلك فإن هناك آثاراً سلبية على مستوى الاقتصاد منها :

1. بالنسبة لأسعار الواردات وال الصادرات: يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار واردات الدولة من السلع والخدمات الضرورية وبالتالي ارتفاع التكاليف بالنسبة للمستهلكين، ويؤثر سعر صرف العملة الوطنية في الأسواق العالمية على القدرة التنافسية للدولة في مجال السلع والخدمات التصديرية.
2. يتأثر عرض النقود المحلية بحركات رؤوس الأموال الناجمة عن تغيرات سعر الصرف، ومن ثم التأثير على مستوى أسعار الفائدة السائدة في البنوك التقليدية.
3. تتأثر قرارات الادخار والاستثمار من قبل أصحاب الأموال في السوق المحلي بمدى الثقة المحلية والدولية المتوفرة في العملة الوطنية من حيث استقرار سعرها في سوق الصرف.
4. يتأثر قطاع السياحة في الدولة بشكل مباشر بتغيرات سعر الصرف في هذه الدولة.

الفصل الثالث: اصدار عملة رقمية مغطاة بالذهب وعلاقتها بالعملة الوطنية**أولاً: موقف البنك المركزي من العملات المشفرة :**

إن غياب الغطاء القانوني للعملات المشفرة جعل العديد من البنوك المركزية تقف موقف المنتظر والمراقب لما سيؤول إليه مصير هذه العملات، وأن تحظر التعامل والتداول بها، وأن تعيد التفكير جلياً بإيجاد طريقة مناسبة للاستفادة من هذه الفرص التي تطرحها

(1) هبة عبدالمعلم، الوليد طلحة، استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، دراسات اقتصادية صندوق النقد العربي العدد 62 ، 2020 م ص 16

هذه العملات، خصوصاً بعد انتشار العملات الافتراضية المشفرة وأشهرها البيتكوين التي لاقت استحسان المستخدمين لها، لما توفره من مزايا عديدة مرتبطة بالدفع الفوري وإلغاء المركبة والوساطة بين الأطراف ضمن منظومة عمليات الدفع والتحويل المالي وغيرها من المزايا، لذلك، بدأت أنظار البنوك المركبة في العالم مؤخراً تتجه بجدية نحو دراسة إمكانية إصدار عملة رقمية قانونية، فبالرغم من غياب الشرعية القانونية وحضر التعامل مع العملات الافتراضية المشفرة، إلا أن ذلك لم يمنع المؤسسات المالية ورواد التكنولوجيا من النظر في إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا التي بنيت عليها العملات الافتراضية المشفرة، من خلال العمل على تطبيق هذه التكنولوجيا في عمليات الدفع الفوري والتحويل المالي عبر الحدود والامتثال وغيرها، بما في ذلك ما نشر مؤخراً من إمكانية إصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركبة أو السلطات النقدية تتمتع بالقانونية الشرعية وتدعم ثقة المستهلك المالي، وتعتمد في تقديمها وتدارها على وسائل وأدوات الدفع الإلكترونية⁽¹⁾

وفي 8 مارس 2018، قدمت اللجنة الأوروبية خطة عمل عن كيفية الاستفادة من الفرص التي تطرحها الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في الخدمات المالية، مثل بلوكشين والذكاء الصناعي والخدمات السحابية، حيث تشمل خطة العمل منتدى ومنصة مراقبة بلوكشين الخاصة بالاتحاد الأوروبي والتي تم إطلاقها مؤخراً والتي سترفع تقاريرها عن التحديات والفرص المتعلقة بالأصول المشفرة وكذلك ستعمل على استراتيجية شاملة عن تكنولوجيا الدفتر الموزع وبلوكشين موجه لكل قطاعات الاقتصاد.⁽²⁾

ثانياً: كيف ستنظم البنوك المركبة إصدار العملات الرقمية:

أصدر مجلس الاستقرار المالي تقريراً يوضح إطار العمل المقترن لإطلاق عملات رقمية محلية، وهو ما تناولته روبيترز، والافتتحت البنوك المركبة حول العالم لإعلان فيسبوك العام الماضي خطة إطلاق عملة رقمية خاصة باسم "ليبرا"، وسط مخاوف من أن يؤدي إصدار عملات رقمية خاصة لأن تحل محل العملات الوطنية وتخرج عن نطاق السياسات المالية وتؤدي للإخلال بالاستقرار المالي، ولا تغطي التشريعات الحالية العملات الرقمية، وفقاً لمجلس الاستقرار المالي، كما تطرح العملات الرقمية التي تصدرها البنوك المركبة مخاطر تتضمن الاعتماد على نظم الدفع وحلول تخزين البيانات لدى مؤسسات محلية لا يمكن التحكم فيها، وطرح المجلس الذي يتكون من البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرين وهيئات الرقابة المالية، مسودة توصياته للنقاش العام في أبريل من عام 2020م. ويضع التقرير ثلاث مبادئ إرشادية لإصدار العملات الرقمية من قبل البنوك المركبة، ومنها عدم تحدیدها للاستقرار المالي، وأن تكون مكملة للأشكال الحالية للنقدود، وأن تكون مبتكرة وكفؤة، ولفت المجلس أيضاً إلى أهمية المزيد من المراجعات لكيفية تطبيق التشريعات وهو ما سيستكمل في يوليو 2023، إضافة إلى مراجعة كيفية مواجهتها لغسيل الأموال، وهو ما سيستكمل في

(2) العملات المشفرة، البنك المركزي الأردني.

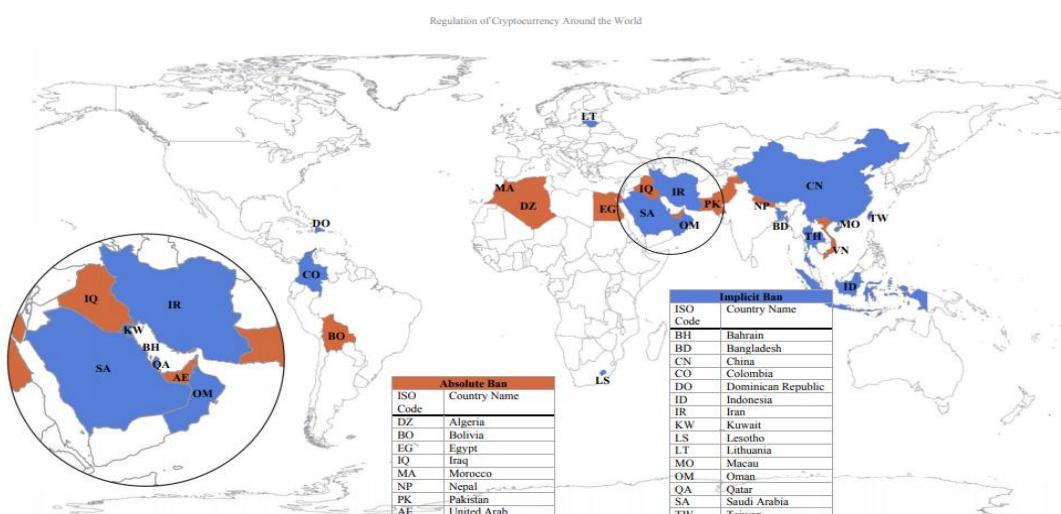
(1) Press Release, European Commission, European Commission Launches the EU Blockchain Observatory and Forum (Feb. 1, 2018), http://europa.eu/rapid/press-release_IP-18-521_en.htm

ديسمبر 2021م، ولكن لا يمكن توقع أن تحدث موجة من إصدار العملات الرقمية بعد، فال்டقرير أشار إلى أن "كل البنوك المركزية المشاركة في إعداد التقرير لم تصل إلى قرار بإصدار العملات الرقمية من عدمه" وأن تفاصيل إصدارها وشكلها سيعتمد على قرارات سيادية لكل دولة على حدة وبناء على الميزات والمخاطر.

ثالثاً: واقع العملات الرقمية المركزية

وفي الواقع العملي نجد أن الكثير من البلدان تحظى بإصدار عملاتها الرقمية بالفعل، فالصين تبني إصدار يوان رقمي في وقت لاحق هذا العام وبدأت في إعداد كميات منه بأقاليم محددة، وفي السويد بدأت تجربة الكرونة الإلكترونية في فبراير 2020م، كما يدرس البنك المركزي الأوروبي إصدار يورو رقمي، وقالت رئيسة كريستين لاجارد إنه سيتكامل مع، ولن يستبدل، اليورو القدي، وإن إصداره سيعتمد في حالة طلبت التطورات ذلك. وفي روسيا أيضاً، أعلنت المركزي أنه يدرس إصدار روبل رقمي إلى جانب النادي "يجمع بين مزايا وخصائص العملة النقدية وغير النقدية"، وذلك دون وضع جدول زمني لإطلاقه. إضافة لتلك الدول، تدرس 17 حكومة على الأقل إصدار عملات رقمية، طبقاً لتقرير لجنة التسوية الدولية (ي دي إف) في مارس الماضي، والشكل التالي يوضح تقرير قانوني لتنظيم العملات الرقمية حول العالم (1)

تنظيم العملات الرقمية حول العالم 2020م



Legal Status of Cryptocurrencies

Source: Created by the Law Library of Congress based on information provided in this report.



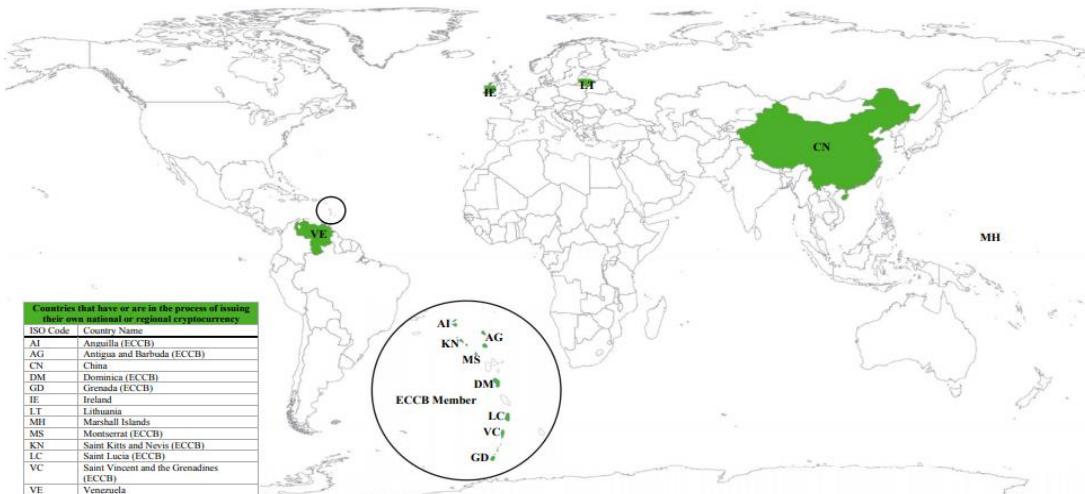
(2) تقرير قانوني تحت عنوان "تنظيم العملات الرقمية حول العالم" - يونيو 2018 - مكتبة الكونجرس الأمريكي.

والتالي صورة توضيحية للإطار التنظيمي الذي تخضع له العملات الرقمية (1).

والتالي صورة توضيحية للدول التي لديها أو بصدر إصدار عملات رقمية وطنية أو إقليمية (2).

رسم توضيحي لدول التي بصدر إصدار عملات رقمية وطنية أو إقليمية

Regulation of Cryptocurrency Around the World



Countries that Have or Are Issuing National or Regional Cryptocurrencies

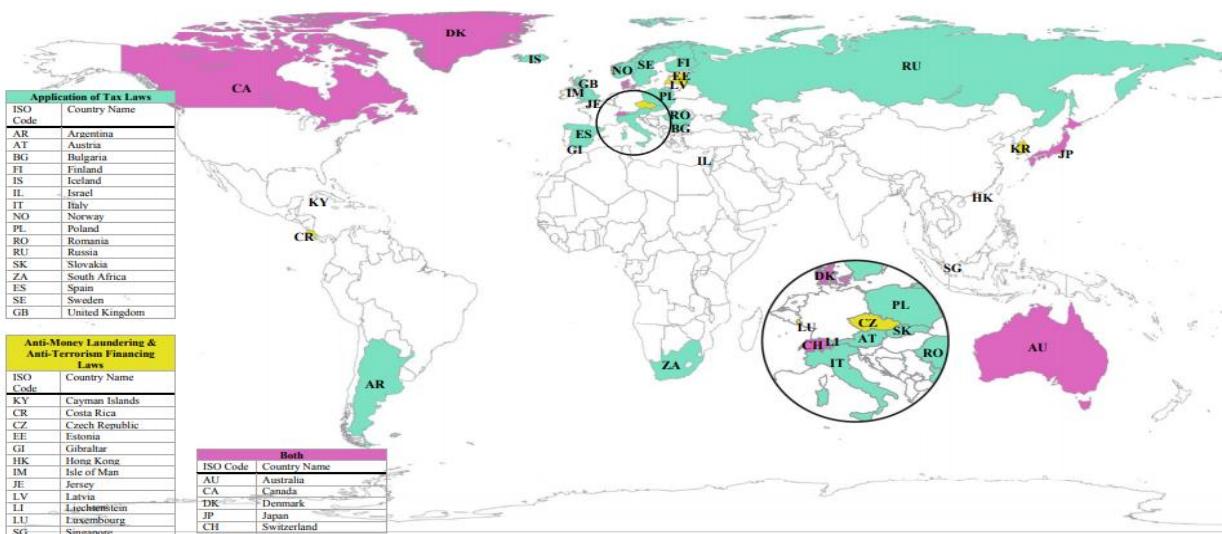


Source & Note: Created by the Law Library of Congress based on information provided in this report. As discussed in the report, the Eastern Caribbean Central Bank (ECCB), which is the monetary authority for eight island economies in the Eastern Caribbean Currency Union, has entered into an agreement for the development of a digital currency for member states.

والتالي رسم توضيحي لتعامل بعض الدول مع العملات الرقمية:

تعامل الدول مع العملات الرقمية

Regulation of Cryptocurrency Around the World



Regulatory Framework for Cryptocurrencies:

Application of Tax Laws, Anti-Money Laundering/Anti-Terrorism Financing Laws, or Both



Source: Created by the Law Library of Congress based on information provided in this report.

(2) تقرير قانوني بعنوان تنظيم العملات الرقمية حول العالم، مكتبة الكونجرس.

(3) تقرير قانوني بعنوان تنظيم العملات الرقمية حول العالم، مكتبة الكونجرس.

وباعتبارها إحدى أبرز الدول المنتجة للنفط في العالم، في 8 ديسمبر 2017، توجهت فنزويلا إلى السماح لحكومتها بخلق عملتها الرقمية الخاصة، تحت اسم "بترو"، والتي سيتم دعمها مادياً ببراميل النفط الفينزويلية، حيث يتم إنشاء كيان تحت اسم "هيئة الإشراف على العملات الرقمية" لتتولى مهام الرقابة على كل ما يخص البترو،⁽¹⁾ في 8 مارس 2018، اصطدم هذا التوجه برفض المجلس الوطني [البرلمان] الفنزويلي وتصريحة بأن إصدار عملة رقمية محلية . مثل البترو. يخالف القانون والدستور الفنزويلي⁽²⁾ حيث صرحت مجلس الوطني بأن الاحتياطي النفطي هو أصول وطنية عامة تؤول للجمهورية كلها وليس أصول قابلة للتداول ولذلك لا يسمح دستورياً باستخدام البترو كغطاء أو ضمان لأي دين.⁽³⁾ وان تم ذلك فسيكون أقوى الضربات التي قد يتعرض لها الدولار من إحدى دول النفط.

رابعاً: تدشين واصدار العملة الرقمية المغطاة بالذهب:

وفي هذا البحث نعرض لفكرة البحث في دراسة إمكانية استحداث واصدار عملة جديدة ولتكن اسمها الليرة الذهبية وهي عبارة عن عملة رقمية يصدرها البنك المركزي ويعادل مبلغ الوحدة الواحدة منها 1/10 (أو عشر) جرام من الذهب عيار(21) ومن ثم تعادل كذلك بالعملات الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى المشفرة، ولقد سبقت في ذلك دولة قطر وماليزيا من بسلسلة البلوكات Blockchain مثلها كمثل العملات الرقمية الأخرى المشفرة، وتشبه كذلك عملة ون جرام خلال اطلاق منصة عملات مغطاة تماماً بأصول ثابتة ومعادن نفيسة (آي دينار) I-DINAR وتشبه كذلك عملة ون جرام الإماراتية Onegramcoin، وستكون هذه العملة متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث ستتجاوز هذه العملة سلبيات وعدم شرعية العملات الرقمية الغير مركبة كالبيتكوين وغيرها حيث أنها عملة إسلامية رقمية مدعاومة بالذهب، مصدرة من الجهات الرسمية فلا يدخل فيها الغرر ولا الجهالة فالدولة هي المصدرة والضامنة والحامية لها.

ورغم أن العملة الجديدة تتشابه مع العملات المركزية الإسلامية المذكورة إلا أنها تختلف عنها في كونها ليست عملة للتداول والمضاربة عليها، ولكن تعتبر بمثابة عملة فعلية يتم بها فتح حسابات جارية واستثمارية بالبنوك، وتسوية كافة العمليات المالية والت التجارية داخل الدولة، مثلها في ذلك مثل العملة الوطنية ولكنها تختلف عنها فقط في كونها عملة افتراضية وليس مسكونة.

¹ GACETA OFICIAL [G.O.], Dec. 8, 2017, <http://gacetaoficial.tuabogado.com/gacetaoficial/decada-2010/2017/gaceta-oficial-6346-del-8-diciembre-2017>

² Asamblea Nacional de la República Bolivariana de Venezuela, Acuerdo sobre la Implementación del Petro [Accord on the Implementation of Petro] (Mar. 6, 2018), archived at <https://perma.cc/L6GQ-QUXV>

³ CONSTITUCION DE LA REPÚBLICA BOLIVARIANA DE VENEZUELA [CRBV] art. 312, 318, and 12, G.O., Mar. 24, 2000, http://www.cne.gov.ve/web/normativa_electoral/constitucion/titulo2.php

وفي هذه المرحلة سيتم الإعلان عن إطلاق العملة الجديدة الليرة الذهبية وهي عبارة عن ارصدة ذهبية تودع في البنك المركزي وكافة البنوك الحكومية والتجارية الأخرى ويتم تقسيمها إلكترونياً إلى ليرات محددة القيمة يمكن للأفراد الاستفادة منها من خلال شراء كميات منها بعرض فتح الحسابات الجارية والاستثمارية ولغرض الادخار والتجارة والتسويات التجارية حيث ستتعامل البنوك مع هذه العملة معاملة العملة الرسمية والعملات الأجنبية الأخرى، الجديد في هذه العملة أنها لن تكون عملة للتداول عبر المنصات الإلكترونية فقط ولكنها ستتعامل معاملة العملة الرسمية في داخل الدولة في الاستثمار والادخار والتسويات المالية والتجارية.

خامساً: العوائد المتوقعة من استحداث العملة الجديدة:

رغم إمكانية حدوث انخفاض في سعر العملة الرسمية في بداية اصدار العملة الجديدة مثلها مثل كافة العملات الصعبة الأخرى وذلك نتيجة لجوء المتعاملين لليرة الذهبية الجديدة، وزيادة المعروض من وسائل الدفع، إلا أنه وأن حدث ذلك فسيكون في بداية العمل بالعملة الجديدة لفترة مؤقتة ولحين استقرار السوق حيث سيعود الطلب على العملة الرسمية لتغطية المعاملات التجارية والمالية الداخلية والخارجية كونها عملة نقدية ملموسة. وتمثل الفوائد المتوقعة لهذه العملة في التالي :

- العملة الرقمية المستهدفة عملة تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كونها مرتبطة بشيء عيني و حقيقي وهو الذهب وليس عملة وهمية كالبيتكوين وغيرها.
- العملة لن تتأثر بالمضاربة أو التغير في أسعار العملات الصعبة الأخرى وخاصة الدولار ولكن سعرها مرتبط مباشرة بسعر الذهب العالمي وهذا السعر يعتبر شبه مستقر.
- قيمة أرباح حسابات البنوك الاستثمارية بالعملة الجديدة تعامل معاملة العملة الوطنية ولا تفرض عليها ضرائب كالعملات الصعبة.
- سيتم إيجاد ملاذ آمن واستقطاب شريحة كبيرة من داخل الدولة والشركات الراغبين في الادخار والحصول على أرباح دون القلق من التأثر بسعر صرف المتذبذب.
- يمكن كذلك استقطاب مستثمرين من الخارج للاستفادة من هذه الفرصة الجديدة في الادخار أو الاستثمار في السوق المحلي.
- سيتخلص الكثير من الأفراد والشركات من العملات الصعبة الأجنبية (ذات الأعباء الضريبية) وسيتم تحويلها لهذه العملة الوليدة للادخار في البنك للاستفادة الأرباح المتوقعة.
- سينخفض وبالتالي أسعار العملات الأجنبية مقابل الليرة الرقمية حيث ستستخدم العملات الصعبة فقط للأغراض التجارية الخارجية والاستيراد دون الادخار والاستثمار المحلي.
- يمكن للأفراد وشركات أخرى خارج الدولة ضع عملات صعبة إضافية لشراء العملة الجديدة الآمنة وبالتالي تزداد المعروض من العملات الصعبة وتنخفض وبالتالي قيمتها مقابل الليرة الذهبية والورقية.

- سيزيد الاستثمار المباشر بالدولة نتيجة استقرار سعر الصرف للعملة الجديدة.
- استفادة الاقتصاد الكلي للدولة من الأموال الإضافية في البنوك سواء للادخار او الاستثمار
- تفيد هذه العملة بصفة خاصة الدول التي لديها مشاكل في تغيرات غير منضبطة سعر الصرف العملة الوطنية لديها مثل تركيا ومصر والبرازيل وكثير من الدول النامية
- أهمية هذه العملة في الخروج من الارتباط بالدولار وما يسببه ذلك من تقلبات في سعر الصرف.
- ستعمل هذه العملة جنبا الى جنب مع العملة الرسمية للدولة.
- لن تتحمل الدولة أية تكاليف إضافية جديدة تتمثل في صك العملة وعرضها في السوق.

الخاتمة

توصي البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات نذكرها فيما يلي

النتائج:

- إن إنشاء صندوق النقد واعتباره مصدر الإصلاحات الاقتصادية للدول النامية وذلك لتنمية الاقتصاد والحفاظ على قيمة العملة، هذه الإصلاحات الكلية وبرامج التكيف الهيكلي التي ينص عليها صندوق النقد الدولي كشروط للحصول على قروضه؛ لن تساعد هذه الدول بل تبقى الدول المديونة غير قادرة على سداد قروضها باستمرار.
- إن هذه السياسات الاقتصادية يبقى هذه الدول تحت السيطرة التامة لصندوق النقد،⁽¹⁾ الذي يصبح في إمكانه أن يملي السياسة النقدية الاقتصادية، والتجارية للدولة، ويتملي كيف تخصص الحكومة ميزانيتها، وتحدد أجور العاملين بالحكومة والقطاع العام، وتضع قوانين الاستثمار إلخ. قد وصفت المسؤولة السابقة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية "إيزايل غراميغ" السياسات التي يفرضها الصندوق على الدول الأعضاء لا سيما النامية منها، تؤدي في أكثر الأحيان إلى ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض في القدرة الشرائية، وتبعية خاصة غذائية، ويضاف إليها تفكك لأنظمة الإنتاجية في العديد من الدول، وصفت هذه الأمور بالجريمة، معتبرة أن صندوق النقد الدولي ليس مشاركاً بها فقط، بل إنه المايسترو الذي يدير نظاماً شاملاً يسحب الأموال من الفقراء ليمول إفاقاً أقلية غنية من الناس، والنتيجة هي انخفاض الدخل الوطني في البلدان النامية إلى حد الأدنى جراء تطبيق سياسات الصندوق، بالمقابل يزداد الدخل الوطني في البلدان الصناعية إلى حد الأقصى⁽²⁾.

1 عبد الفتاح صلاح، الاحتلال بالديون موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي أكتوبر، 2016 .

2 محمود عارف وهبة، نظريات الفائدة (الربا) في الفكر الاقتصادي، موسوعة التمويل والاقتصاد الإسلامي

- كينز¹ عندما قد تقدم إلى بريتون وورز مشروع في غاية المنطقية والعملية لنظام نفدي عالمي، يقوم على إيجاد عملة عالمية اسمها "بانكور" توزع احتياطها الابتدائية بعدلة، وتدار دولياً من قبل صندوق النقد الذي كان يُعُد لإنشائه آنذاك، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم يُرُق لها هذا المشروع فدفعت باتجاه اعتماد مشروع قدّمه ممثلها "وايت" ليصبح بموجبه الدولار أساساً للنظام النفدي العالمي، وفي وقت لاحق اجتهدت في أن تقرّم أداة التسوية الدولية التي استحدثها الصندوق والتي عرفت بـ "حقوق السحب الخاصة S.D.R" ، فلم يسمح لها أن تشكل نسبة تذكر في حجم السيولة الدولية.
- ان استخدام الفوائد في ضبط وإعادة توازن سوق النقد ما هو تجحيم للاقتصاد الحقيق وتحلّب الاقتصاد الوهمي، ويرى "كينز" أن الفائدة، وهي تدفع مقابل استخدام النقود، تكون مكافأة لا تقابلها تضحيه حقيقية ومن ثم فهي تعتبر دخلاً تم اكتسابه بغير جهد وتشكل بذلك نوعاً من الدخول الطفيف الناشئة عن الاحتكار الوظيفي، حيث يعني مالكو النقود ثمار دخل لم يعلموا من أجله، وإنما سرق من مجتمع اقتصادي رتب بأسلوب رأسمالي، يجعل من أولئك الذي لديهم فائض من المال في وضع لا بد من رشوّهم ليتنازلوا عنه إلى أولئك الذين سوف يستخدمونه استخداماً يعود بالنفع الاجتماعي العام، ومن هنا ينادي "كينز" بإلغاء الفائدة على رأس المال.⁽¹⁾
- لقد أصبح واضحاً أن النظام النفدي الدولاري الذي آلل إليه الحال بعد مؤتمر "بريتون وورز" ، قد جعل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عملياً، بنكاً مركزيّاً للعالم ومديراً للسيولة الدولية، وأصبح الورق الأخضر الذي يطبعه هذا البنك احتياطياً نقدياً للعملات الوطنية، وعملة قيادية تسعّر بها المبادرات الدولية، بل وأصبح نقداً ظهيراً للعملات الوطنية المختلفة وإن كان بدرجات متفاوتة فيما عُرِف بظاهرة "الدولة" ، ونتيجة هذا الواقع صارت الولايات المتحدة تجني، وبلا وجه حق، أرباح عملية الإصدار التي تُملّكتها أصولاً حقيقة حول العالم تتناسب وحجم هذه الإصدارات لا لشيء إلا لأن دول العالم قبلت الدولار احتياطياً نقدياً وثمناً لصادراها.
- ان تغير قيمة النقود أضحى ظاهرة بارزة في عالمنا المعاصر، سيما باتجاه الانخفاض المستمر . لقيمة العملات . مما يترك باللغة الأثر على الالتزامات الحقوقية المتبادلة ويدفع إلى التنازل ويتسبب في تقييد التعامل المستقبلي زيادة على اثار اقتصادية بالغة الضرر يجعل الاقتصاد نهباً للمضاربات الضارة التي تعصف بالأداء الحقيقي للمجتمع، وهذا ما يؤكد وجوب السعي لإحراز نقد مستمر القيمة كمطلوب شرعي تشرطه عدالة المعاملات وكفاءة الأداء الاقتصادي وهو ما أكدته عدد من علماء الاقتصاد

(2)

1 عبد الفتاح صلاح، الاحتلال بالديون موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، أكتوبر، 2016.

2 عبد الجبار السبهاني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 11 ص 48 عام 1999

- ومع التطور التقني وظهور وباء شائع وانتشار العملات المشفرة وثقة الجمهور فيها بعيداً عن هيمنة الدولار وتقلبات أسعار الصرف أصبح لزاماً على الدول الإسلامية المبادرة باستحداث عملتها والاستقلال عن هذه المنظومة الربوية التي تدعم الدول المتقدمة وتزيد من قوتها وسطوتها وتنهى الدول النامية وتعزل تقدمها وانطلاقها، هذه العملة وفي حال إصدارها ستكون من متطلبات الشريعة السمحاء التي تدفع نحو العمل والإنتاج والتحرر من القيود والتبعية.

النوصيات: ويوصي الباحث بالتالي

- أهمية استحداث عملة رقمية إسلامية جديدة مغطاة بالذهب مقابلة التذبذب غير المبرر لسعر العملة الوطنية.
- التسويق لفكرة الادخار والاستثمار بالعملة المقترحة بعيداً عن مشاكل تقلب سعر العملة الوطنية ومنحها دعم في بداية العمل بها.
- الاستفادة من العملة الجديدة ليس فقط في التجارة الداخلية ولكن في التبادل التجاري الإقليمي مع الدول الأخرى وكذلك الاستفادة من منظمة شنغهاي والتي أنشئت عام 1996م وتستحوذ حالياً على خمس اقتصاد العالم والتي تتبادل تجارتها حالياً بالعملات المحلية.
- أهمية هذه العملة في الخروج من الارتباط بالدولار وما سببه ذلك من أزمات نقدية ومالية عالمية المتكررة.
- سائل الله عز وجل أن تكون هذه الدراسة مساعدة في حل بعض المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول الإسلامية وتقدم حلول لمشاكل الأسواق النقدية وتقلبات أسعار الصرف

المراجع :

- أحمد ططار، بعض آراء المغريزي الاقتصادية والواقع المعاكبة لعصره، النقود نموذجاً.
- أسامة اسعد أبو حسين، الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة.
- جلال عزيز، حاجي العلوج، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016م.
- حكوم السنينة، أحمد رفيس، مالية العملة الافتراضية ومدى انطباقها على النقود من حيث الوظائف، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005م.

- دراسة منال سرور، **العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية**، رسالة ماجستير.
- عبد الستار أبو غدة، **النقد الرقمية، الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية**، مؤتمر المال الرابع للمال الإسلامي المستجدة المالية المعاصرة والبناء المعرفي، الدوحة 9 يناير 2019.
- عبد الستار أبو غدة، **النقد الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية**، مؤتمر المال الرابع للمال الإسلامي (المستجدة المالية المعاصرة والبناء المعرفي) الدوحة 9 يناير 2019 قطر.
- عبد الله بن سليمان الباحوث، **النقد الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد (1) يناير 2017
- غسان سالم الطالب، **العملات الرقمية وعلاقتها بالعقود الركية** مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي دورة (24).
- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1966 ص 111.
- عويس امين، معتوق جمال، العيفة عبد الخالق، **مستقبل النقد في العالم الإسلامي "الدينار الإسلامي المشفر"** المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة بعنوان العملات الافتراضية في الميزان 17. 16 ابريل 2019 م
- هبة عبدالمنعم،الوليد طلحة، **استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية**، مجلة دراسات اقتصادية صندوق النقد العربي العدد 62، 2020.
- Hank, Naim. "Economic Boycott from the Islamic Law Perspective: A Post-Tūfān al-’Aqsā Case Study." *Trabzon İlahiyat Dergisi* 11, no. 2 (2024): 531-556.
- وسام مهدي، **المضاربة في العملات وأثرها على النظام النقدي الدولي تقدير اقتصادي إسلامي**، رسالة ماجستير، يناير 2020